

معهد العلمين للدراسات العليا
مؤسسة بحر العلوم الخيرية
النجف الاشرف - العراق



الترميز الدولي : 2518-5519

كلام

مجلة علمية فصلية محكمة تعنى بنشر البحوث والدراسات الإنسانية

أزمة التعديلات الدستورية بعيون أكاديمية
عدد خاص بالبحوث المشاركة في المؤتمر العلمي
الأول لمعهد العلمين للدراسات العليا والموسوم
بـ (أزمة التعديلات الدستورية)

١٩ / شباط / ٢٠٢٢



المجلة معتمدة في الترقيات العلمية ومسجلة في موقع المجلات الاكاديمية العلمية العراقية

نيسان - ايار - حزيران

العدد ٩ لسنة ٢٠٢٢

الاطار الدستوري لتوزيع الثروات الطبيعية واثره في الاستقرار السياسي للدولة

المقدمة

جرت عملية تقاسم الثروات في العراق بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان وفق أسس نص عليها الدستور العراقي لسنة 2005 م لانه اغفل بعض المسائل الهامة المتعلقة بعملية التقاسم لهذه الثروات، وتطرق اليها يتيبن من الاختصار والغموض وكذلك نجد عدم النقة والوضوح في صياغة نصوصه كما جاء في نصوص المواد (111) و (112) و (114) و (115)، ومن هنا نشأت جميع المنازعات حول عملية التقاسم للثروات بين الحكومة المركزية والاقاليم والمحافظات، وخاصة فيما يتعلق في بثروتي النفط والغاز، والعقود التي ابرمت من قبل حكومة إقليم كردستان مع الشركات الاستثمارية الأجنبية، ومن هذه المنازعات المنازعات المتعلقة بتوزيع ثروتي النفط والغاز.

تناول دستور العراق لسنة 2005 م مسألة تقاسم الثروات الطبيعية ومن أهمها ثروتي النفط والغاز في المادة (111) والتي اشارت الى ان النفط والغاز ملك كل الشعب العراقي . وكذلك المادة (112) والتي أعطت الحق للحكومة الاتحادية في إدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية بالتعاون مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، كذلك توزيع عوائد هاتين الثروتين على الأقاليم والمحافظات بما يتناسب مع التوزيع السكاني في العراق وتحديد حصة لمدة محددة للأقاليم المتضررة والتي حرمت منها .

اولا- أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من خلال تناوله الاطار الدستوري لتوزيع الثروات في وفقا لدستور جمهورية العراق لعام 2005، التي غالبا ما تنشأ بسبب ما تتضمنه النصوص من غموض وعدم وضوح في الصياغة، والتي تتطلب اعادة صياغتها دستورياً بالشكل الذي يحقق معه الاستقرار السياسي للدولة، والقول بخلاف ذلك يترتب عليه من نشوء منازعات حول كيفية تقاسم الثروات فضلا عن البحث عن الحلول المناسبة لحل المنازعات.

ثانيا- اشكالية البحث

تكمن اشكالية البحث في بيان الإطار الدستوري لتوزيع الثروات الطبيعية، خاصة إذا ما علمنا ان النصوص الدستورية التي تتعلق بتقاسم الثروات في العراق قد تصاغ بشكل غامض بحيث يمكن التوسع في نطاق تفسيرها عند التطبيق الامر الذي يثير منازعات حول كيفية القيام بعملية تقاسم هذه الثروات وبالتالي قد يسهم في الاستقرار السياسي للدولة.

ثالثا- فرضية البحث

يفترض البحث ان الاطار الدستوري لتوزيع الثروات قد يسبب عدم الاستقرار السياسي بسبب هي التي تسبب المنازعات من خلال الصياغة المبهمة التي تتنابها في بعض الاحيان وان حل هذه المنازعات يكون من خلال الوسائل القضائية او القانونية المتاحة في الدولة.

رابعا- هدف البحث

يهدف البحث الى دراسة الاطار الدستوري لتقاسم الثروات في العراق واثار ذلك على تحقيق الاستقرار السياسي من خلال البحث في النصوص الدستورية التي تناولت الامر